

بفعل محذوف يفسرُ المذكور والجملة في محل جزم فعل
 الشرط وجذر فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر فيه تقديره هو ميمور على ليس والجملة
 مفسرة لامحلا من الأعراب وجواب الشرط محذوف
 دل عليه ما تقدم وأوحى عطفه وأضرب فعل ماضٍ
 مبني للمجهول والفاعل نائب فاعله وغير حال من
 الفاعل ومحصن مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع
 من ظهورها كونه الروي ومتعلق محض محذوف
 والتقدير وإخر المفعول عن الفاعل أن يخيف ليس
 بتقديره على الفاعل فأخر عنه أو أضر الفاعل في حال
 كونه غير محض فيه وحاصل المعنى أن المفعول
 يجب تأخيره عن الفاعل عند عدم أمن اللبس وفي
 حال كون الفاعل ضميراً غير محض فيه وهذا التقييم
 لما تقدم في قولهم وقد يجاب بجل في الأصل كأنه قال حمل
 ذلك عند عدم خوف اللبس وعند عدم كون الفاعل
 ضميراً محضاً فيه والأبان خيف اللبس أو كان الفاعل
 ضميراً الزاخرة يجب تأخير المفعول عنه ولا يجوز تقديمه
 عليه وحاصل ما دخل من الصور تحت قوله
 وإخر المفعول أن ليس جزاءً خيف ستة عشر ميمورا
 من ضرب أربعة في مثله لأن خوف اللبس ناشئ منها
 حقا الأعراب في كل من الفاعل والمفعول بأن كان

الأعراب

٢٥

الأعراب في كل منهما مقدر وهذا صادق بما إذا كان محل
 منهما مقصورا كما في ضرب موسى عيسى أو لم اشأن
 كما في قوله ضرب هذا أو لم موصول كضرب الذي
 قام الذي جاء أو مضافا لياء التثنية محذوف كضرب
 علي بن عدي فهذه أربعة فإذا اردت تحصيل الستة
 عشر منها أخذ المقصور مع نفسه ثم مع ما بعده ثم
 اسد الإشارة مع المقصور ثم مع نفسه ثم مع ما بعده
 وهكذا إبان تقول ضرب موسى عيسى ضرب موسى هذا
 ضرب موسى الذي قام أبو ضرب موسى علي بن
 فهذه أربعة مع المقصور ثم تقول ضرب هذا عيسى
 ضرب هذا الذي قام أبو ضرب هذا هذا ضرب هذا
 علي بن وهذا أربعة مع لم الإشأن فالجملة ثمانية
 ثم تقول ضرب الذي قام أبو موسى ضرب الذي
 قام أبو هذا ضرب الذي قام أبو الذي قام ضرب
 الذي قام أبو علي بن وهذه أربعة مع الموصول
 تكون الجملة اثني عشر ثم تقول ضرب علي بن موسى
 ضرب علي بن هذا ضرب علي بن الذي قام أبو ضرب
 علي بن عدي وهذه أربعة مع مضاف لياء التثنية
 فتمت بها الستة عشر وكلها داخله في كل ما
 وضاف فيهما ويتعلق في جميعها أن يكون الأول فاعله
 والثاني مفعولا لفوف اللبس وعدم معرفة الفاعل فيها